

عقبات الإصلاح الاقتصادي في إقليم كردستان العراق

م.م. جنين محمد صالح سعدالله
مدرس مساعد

كلية الادارة والاقتصاد، جامعة دهوك

إقليم كردستان العراق

مستخلص

أن الظروف الاقتصادية والسياسية للفترة (2003-2014) كانت فرصة مناسبة لحركة إصلاح اقتصادي، إلا أن وجود عقبات أدت إلى تبيد الموارد الاقتصادية والتي لم تساعد في تشييد بنية تحتية لإقليم كردستان، مسببة عدم تأمين الخدمات العامة للجيل الحالي والمستقبلي، بل تمّ تبديدها على مرتبات خيالية وامتيازات وتعيينات عشوائية كان أكثر من نصفها لطبقة الفلاحين والعمال الماهرين من الذين لم يكملوا الدراسة الابتدائية، فأثقلت الموازنة وتعطلت حركة السوق، مما سبب زيادة نسب الاستيرادات الى العرض. كما وأن منح الامتيازات والوظائف لمن لا يستحق، جعل الحكومة عاجزة عن تعيين دفعات الخريجين الجدد، مما رفع نسب البطالة بصورة متزايدة عبر الزمن.

من هنا سيحاول البحث رغم قلة المصادر وصعوبة الحصول على البيانات المتعلقة في اعادة تقييم حركة الإصلاح الاقتصادي في إقليم كردستان، من خلال مناقشة إشكالية مفهوم الإصلاح الاقتصادي، بإثبات شمولية المفهوم، عند ادامة وتدقيق النظر إليه، والتركيز على العقبات التي تعترض طريق الإصلاح، وعلاقة هذه العقبات الوثيقة بالإصلاح السياسي والاجتماعي والثقافي والإداري والتشريعي، ولا يمكن للإصلاح الاقتصادي أن ينجح بمعزل عن بقية الإصلاحات المرتبط بها، فالإصلاح الاقتصادي يستهدف معالجة الأخطاء، والحد من الفقر والبطالة وتأمين الخدمات وفرص العمل التي تعد من أولويات العمل السياسي، وإن ارتفاع معدلات الفقر والبطالة غالباً ما تكون إحدى نتائج الأخطاء السياسية والإدارية.

الكلمات المفتاحية: الإصلاح الاقتصادي، معدلات الفقر، النمو الاقتصادي

1. المقدمة

¹ لا يرتبط الإصلاح الاقتصادي فقط بمعالجة آثار نوبات الحروب والأوبئة والمجاعات والكوارث الطبيعية كالزلازل والفيضانات والإعصار وحالات الكساد والتضخم الاقتصادي او التضخم الركودي، بل يرتبط أيضاً باستمرارية النمو الاقتصادي وديمومة هذا النمو من خلال توفير فرص عمل جديدة، وكيفية التوزيع الآمن للدخل من مصادر آمنة ومضمونة.

من هنا الإصلاح الاقتصادي أداة تستخدمها الدول والحكومات والشركات والمنظمات والمؤسسات على اختلاف أنواعها، لتمكين الإدارة من الاستخدام الأمثل للموارد المادية والبشرية من أجل تحقيق الأهداف حسب الرؤية المرسومة للدولة من خلال الإمكانيات المتاحة، وعلى سبيل المثال حصل تذبذبات الأسعار الكبيرة، في الفئرتين الكبيرتين صعوداً وهبوطاً في أسعار عقارات الإقليم قبل عام 2014 وبعده، وهذا الاختلال لا يمكن له أن يتم ولو بشكل جزئي، بدون موازنة الإنفاق الحكومي العام مع الموارد المتاحة، والتخلص من العجز بإجراءات التقشف المالية وتخفيض النفقات العامة عند الحد الضروري الأدنى، والاهتمام بالحد من البطالة وتعيين خريجي الكليات الجدد، أو منحهم إعانات مالية أو قروض للبدء في مشاريع صغيرة تسهم في تنشيط حركة السوق، مع زيادة الضرائب على فاحشي الثراء، بفرض رسوم تصاعدية جديدة على اصحاب الدخول المرتفعة، لتحقيق الضمان الاجتماعي عبر اعادة توزيع الدخل القومي كما في دول الرفاهية المتقدمة اقتصادياً. والاهتمام بدرجة مرونة حركة الاستيراد والتصدير بحسب العلاقة الوثيقة بين ميزان المدفوعات وحركة الإصلاح الاقتصادي، فالدول تصبح في الطريق الصحيح إذا استطاعت ادامة الفائض في ميزان المدفوعات، من خلال الانضباط الاقتصادي بعدد من الإجراءات كالاستغناء عن استيراد بعض الخدمات، كالعلاوة المنزلية المستوردة من دول شرق آسيا وغيرها، ببدائل محلية عن طريق تشجيع القطاع الخاص لتأسيس شركات رفع النفايات وتقديم الخدمات المنزلية والفندقية والسياحية. وإن المحافظة على وضع ميزان المدفوعات، وإيصاله إلى درجة التوازن، قد يستلزم إعادة ضبط مستويات دخل الفرد، والتحكم بحركة الأسعار بتعزيز المنافسة، حتى لو اضطرت الدولة إلى الدخول كمنافس، كبناء وحدات سكنية لمحدودي الدخل، بأقساط مريحة. والاهتمام بتشجيع الاستثمار وجذب رأس المال

المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز، المجلد 8، العدد 4 (2019)

ورقة بحث منتظمة نشرت في 2019/10/21

البريد الإلكتروني للباحث: chnin.saadullah@gmail.com

حقوق الطبع والنشر © 2017 أسماء المؤلفين. هذه مقالة الوصول إليها مفتوح موزعة تحت رخصة

المشاع الإبداعي النسبي - CC BY-NC-ND 4.0

5.1 منهجية البحث

بعد دراسة التجارب الدولية في مجال الإصلاح الاقتصادي، اعتمد البحث المنهجين التحليلي والاستقرائي، بمحاولة تحليل واقع الاقتصاد الكرديستاني، من خلال الأرقام والإحصائيات والمعلومات التي تمكنا من جمعها، ثم تسليط الظواهر على أهم النقاط الإيجابية والسلبية، ومن هذه النقاط قمنا باستنتاج العقبان التي تعترض طريق الإصلاح الاقتصادي. ومن ثم تشخيص أهم العوامل المؤثرة على الاقتصاد ومحاولة معالجة المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد ولذا فإنّ البحث تناول المحاور التالية:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للإصلاح الاقتصادي.

المحور الثاني: عقبان الإصلاح الاقتصادي

المحور الثالث: عقبان التي تواجه اقتصاد إقليم كردستان للفترة (2004-2014)

2. المبحث الأول**1.2 الإطار المفاهيمي للإصلاح الاقتصادي**

تظهر الحاجة إلى الإصلاح الاقتصادي نتيجة الاختلالات والتشوهات في أداء المتغيرات الاقتصادية المتراكمة خلال مدة من الزمن سواء بفضل السياسات الداخلية أو الصدمات الخارجية، وتنعكس هذه التشوهات على المستوى الكلي طبقاً لخصائص ونوعية الاقتصاد وبذلك يصبح بحاجة إلى تجاوز هذه المرحلة نحو تغيير الخط العام لتدقيق الطلب والعرض القائم لإجراء تخصيص الموارد بشكل أفضل وتحسين فاعلية استخدامها. حيث شهدت الحياة الاقتصادية عند نهاية القرن العشرين حدوث تسارع في مجمل المتغيرات الحاكمة والمؤسسة لدخول العالم في الألفية الجديدة وهذا لم يكن منقطعاً عن جذوره فأخفاقات التنمية الاقتصادية في العالم الثالث والتي طفت ملامحها على تزايد حجم (المدونية، تراجع أداء الاقتصادات المحلية، الفقر، للبطالة) وكلها مظاهر وفرت الظروف لأجبار البلدان النامية للأخذ بسياسات جديدة جرى تسميتها بالإصلاح الاقتصادي، وإن كل هذه السياسات والبرامج المنبثقة من البلدان النامية جاءت في أحيان كثيرة تحت وطأة الحاجة إلى المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)، والتي تحمل اشتراطات لإعادة هيكلة هذه الاقتصادات على وفق رؤية هذه المؤسسات من أجل رفع الجدارة الائتمانية لهذه البلدان لسداد مديونيتها.

1.1.2 مفهوم الإصلاح الاقتصادي

يقصد بالإصلاح الاقتصادي بأنه " الجهود المدروسة التي تبذلها الدولة لمعالجة وضع ميزان المدفوعات فيها على الوجه الذي يتماشى مع تعزيز فرص النمو وزيادة الكفاءة في

الأجنبي بتقديم التسهيلات والإعفاءات، وتشجيع الانتقال إلى الريف، لا لبناء القصور لغرض الاستجمام مرة في السنة أو الشهر، بل إنشاء مشاريع زراعية كبيرة تسهم في سد حاجة الأسواق المحلية عبر تحقيق الأمن الغذائي، بدلاً من استيراد ابيض متطلبات الحياة المعيشية من دول الجوار.

1.1 أهمية البحث

تكن أهمية الإصلاح الاقتصادي في المحافظة على النمو الاقتصادي بمعدلات موجبة عبر نمو متوسط دخل الفرد الحقيقي، وهذا يتطلب مساهمة مستمرة في نمو مكونات الناتج المحلي الاجمالي، من هنا يشمل الإصلاح الاقتصادي كافة التشريعات والاجراءات والسياسات المتبعة والتي تسهم في تكوين هوية النظام الاقتصادي وفقاً لآليات السوق، وبما يسهل تكامله مع الاقتصادات الإقليمية.

2.1 مشكلة البحث

يعاني اقتصاد إقليم كردستان العراق عقبان كثيرة طيلة الفترة المنصرمة، أبرزها تدفقات الأموال المتقطعة من المركز والظروف السياسية التي تعد العامل الأساسي في التأثير على الوضع الاقتصادي، إضافة إلى تحديات البطالة، وعجز الحكومة عن دفع المرتبات نتيجة هبوط اسعار النفط بنسبة أكثر من 50%، إضافة إلى الحرب مع تنظيم داعش الارهابي، فعجزت حكومة إقليم كردستان عن الإيفاء بالتزاماتها وديونها إزاء الشركات النفطية، لذا تكن مشكلة البحث في عقبان التي تواجه عمليات الإصلاح الاقتصادي.

3.1 فرضية البحث

تكن فرضية البحث في برامج الإصلاح الاقتصادي عبر سياسات التثبيت الاقتصادي (ادارة جانب الطلب)، وسياسات التكيف الهيكلي (ادارة جانب العرض) عبر تخصيص الموارد وتوزيعها معتمداً على آليات السوق وتضييق تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية للوقوف على اهم عقبان التي تواجه عملية الإصلاح الاقتصادي

4.1 أهداف البحث

يهدف البحث إلى الإصلاح الاقتصادي لاقتصاد إقليم كردستان العراق عبر حزمة من المعالجات، ومنها معالجة ارتفاع المستوى العام للأسعار، وارتفاع معدلات البطالة، وتفاقم العجز الداخلي والخارجي، ونمو القطاع العام على حساب القطاع الخاص، وضعف معدلات النمو الاقتصادي، مما يتطلب اعتماد سياسة الإصلاح الاقتصادي كسياسة مستقبلية لا بد منها.

يؤدي ذلك الى عودة الاقتصاد الى حالة التشغيل الكامل , بل لقد استمر الركود الاقتصادي بمظاهر متعددة تمثلت في:

- زيادة معدلات البطالة حيث بلغت 25% من قوة العمل في الولايات المتحدة الامريكية و33% في المانيا و20% في بريطانيا.
- انهيار اسعار الاسهم والسندات المتداولة في بورصات الولايات المتحدة الامريكية والمانيا وبريطانيا.
- انخفاض مستوى الاسعار في الولايات المتحدة الامريكية و في سويسرا.

ب- المدرسة الكينزية: لما عجزت المدرسة التقليدية في تغيير الازمة الاقتصادية التي اصابت العالم في سنوات الثلاثينات من القرن العشرين وعدم ايجاد الحلول لها برزت المدرسة الكينزية التي تصدت لتفسير العوامل التي ادت الى ظهور هذه الازمة مع اقتراح السياسات الضرورية لعلاجها في الاجال القصيرة ونجد ان كينز يعالج الازمة بأفترض ثبات التغير في مجموعة من العوامل في الاجال القصيرة وهي:(خليل،1994:

(1396-1395)

- كمية العمل وخصائصه الفنية
- حجم الجهاز الانتاجي ونوعه
- الفن الانتاجي القائم
- درجة المنافسة والاحتكار
- مستوى الادارة والتنظيم
- البنيان الاجتماعي الذي يحكم كيفية توزيع الدخل
- ادوات وعادات المستهلكين.

اذ أن هذه العوامل تلعب دورا اساسيا في تحديد جانب العرض، وعليه فأن كينز قد بين ان التقلبات في مستويات الدخل القومي ومستويات الناتج والتوظيف هي ناتج

لثلاث عوامل: (بن شهرة، 29:2009)

- الميل الحدي للاستهلاك
- الكفاءة الحدية لرأس المال
- سعر الفائدة

استخدام الموارد (صندوق النقد العربي، 1992، 4) كما يفهم على " انه وجود اختلالات ومشكلات تحتاج الى برنامج لتصحيحها واصلاح الخلل بها. وعلى رأس هذه المشكلات المديونية وارتفاع معدلات التضخم واختلال الهياكل الانتاجية وضعف الانتاجية وغيرها من المشكلات الاقتصادية – الاجتماعية (قاسم ، 1998، 21).

2.1.2 تطور مفهوم الإصلاح الاقتصادي لدى مدارس الفكر الاقتصادي:

مر تطور اليات اصلاح الاقتصادي بعدة مراحل ضمن اطار المدارس الاقتصادية المختلفة وسنحاول في هذه الفقرة تناول ذلك من خلال ما يأتي: (بن شهرة، 2009: 26-

(27

أ- المدرسة التقليدية: ان ظهور الفكر الاقتصادي التقليدي يعكس نضج الاقتصاد الانجليزي ببلوغه مستوى من التطور نضجت معه الحرية الاقتصادية داخليا وخارجيا وسميته في الهيمنة على الاقتصاديات الاخرى الاقل نضجا حيث بيني الفكر التقليدي على فروض التشغيل الكامل من خلال التفاعل الحر بين العرض والطلب وتصوره بعدم وجود بطالة على مستوى الاقتصاد ككل وبالتالي يرون ان التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي في الاجل القصير سوف تتلاشى في الاجل الطويل وذلك وفق عوامل الاستقرار الذاتية الكامنة في النظام الاقتصادي والذي يمثل اهمها في مرونة الاجور والاسعار وسعر الفائدة ان هذه التقلبات القصيرة الاجل في النشاط الاقتصادي الذي يؤثر على مستوى التشغيل الكامل ترجع من وجهة نظر التقليديين الى عدة عوامل خارجية منها:

- تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي مما يؤدي الى اعاقه سير العوامل الاقتصادية المختلفة في طريقها نحو التوازن.
- جمود الاسعار والاجور نتيجة لظهور الاحتكار.
- الاسباب الكامنة في بنية النظام الاقتصادي الحر في عدم الانسجام والتجانس بين العناصر المختلفة للنظام والتناقص بين الانتاج والاستهلاك حيث يميل النظام بطبيعته نحو تحقيق فائض في الانتاج عن الاستهلاك ما يترتب عن ذلك من عدم قدرة الاستهلاك على امتصاص الناتج.

بيد ان طول فترات الكساد الاقتصادي وخاصة في مرحلة الثلاثينات من القرن العشرين جاءت مغايرة بحكم التقليديين فبالرغم من انخفاض الاجور مقارنة بالاسعار فلم

ومعنى ذلك ان هذه العوامل تلعب دور اساسيا في تحديد جانب الطلب .
وعندما افترض كينز ثبات الميل الحدي للاستهلاك في الاجال القصيرة فهذا يؤدي الى
تغيير النشاط الاقتصادي حيث يحفز السلوك الاستثماري وهذا يعني ان التغيير في
مستوى النشاط الاقتصادي انما يتوقف على تعديل في خطط الاستثمار بفعل
العوامل التالية :

- التفضيل النقدي
- تغيير كمية النقود
- الكفاءة الحدية لرأس المال .

ومع زيادة الدخل القومي فان الميل الحدي للاستهلاك يأخذ في التناقص التدريجي
وهذا ما يؤدي الى زيادة الميل الحدي للاادخار , فالمدخرات تتزايد عند الرواج ومعدل
الكفاءة الحدية لرأس المال تكون في الانحدار ومن ثم يزيد العرض الكلي عن الطلب
الكلي ما يؤدي الى الزيادة في حجم الانتاج ومن ثم وجود بطالة شديدة ومن هنا يتضح
ان الفكر الكينزي يرى ان التقلبات التي تحدث في مستوى النشاط الاقتصادي ترجع
الى مستوى التغيير الذي يحدث في كمية النقود وان السياسة النقدية تؤثر في الطلب
الكلي مثلما تؤثر السياسة المالية في هذا الطلب (أكلي, 1980: 233-234).

ومن هذا فأن الكينزيين قد اعتبروا السياسة المالية اداة رئيسية لتحقيق الاستقرار
الاقتصادي وان اعتقادهم في هذا الدور الهام الذي تلعبه السياسة المالية انما يرجع الى
ان التقلبات الاقتصادية يعزى لأسباب حقيقية منها (البازعي , 2010 : 15):

- عدم التأكد الذي يكتنف سلوك وقرارات الوحدات الاقتصادية وخاصة
قرارات الاستثمار والانتاج
- قيام المنشآت الانتاجية بتحديد اسعار منتجاتها في ضوء تكاليف الانتاج
وهذا يعني ان السوق التي تعمل فيها هذه المنشآت هي سوق منافسة غير
كاملة .

ان المحدد الرئيسي لعرض النقود هو الطلب على الائتمان وان فترة السبعينات تبين ان
النموذج الكينزي غير قادر على تفسير ظاهرة الركود والتضخم والتعايش بينها بحيث ان
بروزه يرجع الى:

- هيمنة المشروعات الاحتكارية على النشاط الاقتصادي من انتاج وتوزيع
واستهلاك وتمويل
- محاربة التضخم قد اثرت على الاستقرار المالي وذلك نتيجة السياسة النقدية
المقيدة
- التضخم كظاهرة احتكارية ناشئة عن جمود كل من الاجور والاسعار في
الاتجاه النزولي ففي حالة الانكماش غالبا ماتلجا المؤسسات الانتاجية ذات
الطابع الاحتكاري الى تخفيض الانتاج دون الاسعار.

ويترب عن ذلك وجود بطالة في ثنايا التضخم او مايسمى بالركود التضخمي وهي حالة
لاستتجيب للمفهوم الكينزي الهادف الى محاربة التضخم مع الحفاظ على العمالة الكاملة
ومنها نجد ذات اتجاه واحد فقط محاربة الكساد والانكماش دون مكافحة التضخم ولم
توافق السياسة الكينزية في سياسة تحديد ديناميكية الاجور والاسعار وهما عنصران
رئيسيان في تحديد البطالة والتضخم.

ج-المدرسة النقدية (مدرسة شيكاغو): ان مدرسة شيكاغو هي فرع من فروع
المدرسة النقدية حيث تتخذ من تقلب كمية النقود سببا رئيسيا لتفسير تقلب النشاط
الاقتصادي ويستند موقف مدرسة شيكاغو فيما يتعلق بالسياسة النقدية المرونة
والاستقرار الاقتصادي الى فرضيات عدة : (بن شهره, 2009: 31)

- ان الاقتصاد الحر لديه عوامل استقرار ذاتية تضعف تيار عدم الاستقرار
الاقتصادي ومن اهمها:
- استقرار حالة الطلب على النقود في الاجل القصير والطويل وبالتالي
سوف تنصرف الزيادة في كمية النقود الى زيادة الطلب الكلي.
- استقرار دالة الافاق الاستهلاكي الذي يعتمد الى حد كبير على الدخل
الدائم الذي يتسم بدوره بالاستقرار خلال الاجال الطويلة.
- ضعف السياسة النقدية التوسيعية في تخفيض معدل البطالة بشكل دائم في
الاجال الطويلة.
- الهدف الاول لتحقيق الاستقرار هو تحقيق الاستقرار في الاسعار.
- ان التضخم والانكماش واختلال ميزان المدفوعات هي مجرد ظواهر نقدية.
- التحكم في كمية النقود من قبل السلطات النقدية.

الداخل (داخل اقتصادات البلدان النامية) من خلال الاعتماد على آليات السوق وتقليص دور القطاع العام في النشاط الاقتصادي لصالح القطاع الخاص (المحلي والأجنبي) والتوجه نحو الانفتاح على الاقتصاد العالمي.

وقد تبني صندوق النقد الدولي والبنك الدولي هذه الآراء والأفكار لمواجهة مشكلة عدم التوازن الاقتصادي في الدول النامية، وخصوصاً الدول الأقل نمواً، وتتضمن سياسات الإصلاح الاقتصادي التي اعتمدها كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي نوعين من البرامج والتي توزعت فيما بينها حسب الطبيعة الوظيفية لكل منها وكالاتي.

(النجفي، 2002، 16):

- **برامج التثبيت الاقتصادي:** تعد برامج التثبيت الاقتصادي من اختصاص صندوق النقد الدولي التي تسعى إلى تحقيق نوع من الاستقرار الاقتصادي في المدى القصير (سنة - ثلاث سنوات) من خلال تقليل العجز في الميزانية العامة وميزان المدفوعات والحفاظ على قيمة العملة المحلية من التدهور، وإن هذه البرامج تهتم بجانب الطلب الكلي (الاستثماري والاستهلاكي) وتعمل على تقليصه وجعله متوازناً مع الناتج المحلي. ومن ذلك يتضح أنها سياسات تهدف إلى إزالة الاختلال بين إجمالي العرض المحلي والطلب المحلي وما يترتب على ذلك الاختلال من عجز في ميزان المدفوعات وارتفاع المستوى العام للأسعار، وتسعى تلك السياسات إلى إحداث حالة من التوفيق بين الموارد المتاحة والاحتياجات وبالشكل الذي يؤدي إلى تحقيق نتائج مرغوبة لميزان المدفوعات وتقليل الضغوط على مستوى الأسعار المحلية. وتعرف برامج التثبيت الاقتصادي بأنها عدد من السياسات الاقتصادية الكلية التي تهدف إلى تصحيح الاختلالات المالية والنقدية وإزالة حالة عدم التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي من أجل المحافظة على مستوى معين من الأداء الاقتصادي وتحسين ذلك المستوى من إعادة تشكيل عناصر السياسة الاقتصادية باتجاه نظام اقتصاد السوق.

وتتضمن برامج التثبيت الاقتصادي المحاور التالية (حسين، 1994، 6-9)

- **المحور الأول:** ويتضمن إجراءات القضاء على العجز في ميزان المدفوعات، وتمثل في تخفيض قيمة العملة، وإلغاء الرقابة على الصرف أو تقليصها إلى أدنى الحدود، وتخفيف التجارة الخارجية وخصوصاً بالنسبة

وتفسير مدرسة شيكاغو لعدم الاستقرار الاقتصادي يرجع إلى التقلبات في عرض النقود من خلال:

أ- **التضخم كظاهرة نقدية:** يرى مفكرو هذه المدرسة أن الزيادة كمية النقود في الأجل القصير يؤدي حتماً إلى الزيادة في مستويات الدخل والناتج والتوظيف، بينما يرون أن زيادة كمية النقود تؤدي إلى زيادة معدل التضخم لكن في الأجل الطويلة دون زيادة في مستويات الدخل والناتج والتوظيف وعلى هذا الأساس يرى انصار مدرسة شيكاغو أن محاولات الحكومة بتخفيض معدلات البطالة عن معدلها الطبيعي الذي يرتفع باستمرار نتيجة التغيرات الديناميكية التي يمر اقتصاد حركي إذ سيتم فقط مع زيادة كبيرة في معدل التضخم وبالتالي نجد أنهم ينكرون العلاقة بين التضخم والبطالة أي ينكرون منحى فيليبس الذي يقرر أن ثمة علاقة تحكيمية بين التضخم ومعدل البطالة عندما تكون عند مستوى أدنى من معدلها الطبيعي، فإنه إذا ماتم الاحتفاظ بمعدل البطالة أقل من معدلها الطبيعي في الأجل الطويل فيصاحبه في ذلك معدل التضخم بارتفاع مستمر في عرض النقود ومنه تم التضحية بالاستقرار في المستوى العام للأسعار الذي يزيد بمعدلات كبيرة ومنه يؤدي إلى الاختلال في الاستقرار الاقتصادي (هاشم، 2010: 84).

ب- **اختلال ميزان المدفوعات كظاهرة نقدية:** كما يرى مفكرو هذه المدرسة أن اختلال ميزان المدفوعات ظاهرة نقدية تظهر كنتيجة لعرض النقود بمستوى أعلى من معدلات الناتج الحقيقي أو في زيادة معدل نمو عرض النقود عن معدل الطلب عليها ويظهر الاختلال من خلال زيادة اوتقصان الارصدة النقدية الذي يؤثر على مستوى الاحتياطيات النقدية الاجنبية وعليه فأن زيادة عرض النقود سوف تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات والاصول المالية الاجنبية ومنه تم الزيادة في الطلب على النقد الاجنبي وهو ما يعكس بالضرورة في تخفيض فائض ميزان المدفوعات والعكس صحيح ايضاً. (بن شهره، 2009: 32)

3.1.2 أنواع برامج الإصلاح الاقتصادي

إن سياسات الإصلاح الاقتصادي التي تبنتها مؤسسات برتين- وودز (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) تهدف في جوهرها إلى تطبيق اللامركزية الاقتصادية من

والخارجية (ميزان المدفوعات) من جراء فائض الطلب المتولد من الإفراط بقدر أو بآخر في الاستهلاك الكلي أو الاستثمار الكلي وهنا تأتي برامج التثبيت الاقتصادي ذات الأثر الانكماش في محاولة منها لخفض مستوى الطلب الكلي وذلك من خلال سياساتها المالية والتجارية.

● برامج التصحيح أو التكييف الهيكلي :

تعد برامج التكييف الهيكلي من اختصاص البنك الدولي والتي يقدمها إلى الدول التي تعاني من اختلالات اقتصادية عميقة تراكت عبر الزمن نتيجة السياسات الداخلية أو الصدمات الخارجية ، وهي مكملة لبرامج التثبيت الاقتصادي ويمكن بشكل عام تعريف التكييف الهيكلي بأنه (تكييف أنماط الاستهلاك وإعادة تخصيص الموارد والتغيرات في تراكم عوامل الإنتاج اللازمة لاستعادة النمو المتواصل في بيئة خارجية أكثر سلبية). (العالي ، 2000 ، 5)

ويعرف التكييف الهيكلي بعدة برنامجاً لتغيير مسار الاقتصاد بهدف الحد من الاختلالات الداخلية أو إزالتها لضمان نمو اقتصادي من خلال إجراء تغييرات في السياسة الاقتصادية التي تهدف إلى زيادة العرض الكلي.

وتهم برامج التكييف الهيكلي بالمديات المتوسطة والطويلة الأجل (ثلاث سنوات- عشر سنوات) التي تخص جانب العرض في الاقتصاد. ومن الأهداف الرئيسة لتلك البرامج تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية من خلال اختيار المشروعات ذات المردود المرتفع والسريع، كما إنها تهدف إلى زيادة الإنتاج المحلي وخصوصاً من السلع الموجهة للتصدير وذلك من خلال تحسين ظروف انتاجها وتوجيهه في الأجل الطويل نحو النمو الاقتصادي ومحاولة رفع كفاءة الاقتصاد بالتوزيع والتخصيص الأمثل للاستخدامات المنتجة.

وعلى اية دولة ترغب في الحصول على قرض التكييف من البنك الدولي ان تطبق حزمة من السياسات أو الاجراءات تتمثل بالاتي:

- تحرير التجارة والاعتماد على قوى السوق والمنافسة .
- تشجيع السياسات المتجه للتصدير.
- التخلي عن نزعة حماية الصناعات المحلية.
- تنمية وتشجيع القطاع الخاص المحلي والأجنبي.

للقطاع الخاص، إلغاء الاتفاقيات الثنائية ، والسعي لعمل سوق للنقد الأجنبي.

● **المحور الثاني:** ويتضمن خفض العجز في الموازنة العامة من خلال مجموعة من السياسات التي تهدف إلى :

تخفيض نمو الإفاق العام، وهذا يتطلب تقليص الإفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية (التعليم والصحة والإسكان) والضمانات الاجتماعية وإلغاء الدعم السلمي، ورفع أسعار المنتجات السلعية وبخاصة أسعار القطاع العام وذلك من اجل تقليل العجز في الموازنة العامة.

زيادة موارد الدولة عن طريق زيادة الضرائب والرسوم ورفع أسعار الخدمات التي تقدمها، وكذلك زيادة أسعار الطاقة والنقل والاتصالات.

● **المحور الثالث:** ويتضمن الحد من نمو عرض النقود، وتنمية السوق النقدي والمالي، والإجراءات المطلوبة هنا تعويم أسعار الفائدة، ووضع حدود عليا على الائتمان المصرفي المسموح به.

وإن برامج التثبيت الاقتصادي التي اعتمدها صندوق النقد الدولي تعتمد في تطبيقها على آراء بعض الكتاب الاقتصاديين وفي مقدمتهم

(jmead.1951) وذلك في تحليل العلاقة بين تراكم الديون ومشكلاتها، وإن الإجراءات الضرورية التي يتطلب تنفيذها في

الاقتصاد المحلي لتصحيح الاختلالات في ميزان المدفوعات مسألة ترتبط بإجراءات المدى القصير، كما اعتمد الصندوق على التحليل

النقدي في تفسير الاختلال في ميزان المدفوعات، وتعتمد هذه الآراء جزء منها على نموذج (j.j.polak,1991) الذي يشير إلى العلاقة

السببية بين إجراءات خلق النقود من جراء التسهيلات الائتمانية من جانب وعجز الموازنة العامة وميزان المدفوعات من جانب اخر انطلاقاً

من ان حجم السيولة المحلية دالة على حجم التغيير في الائتمان المحلي وصافي الأصول الأجنبية وصافي تدفق رأس المال وبعبارة أخرى إن

زيادة الائتمان المحلي من دون زيادة الناتج المحلي يترتب عليه انتقال دالة عرض النقود إلى اليمين ومن ثم ارتفاع الطلب الكلي وهو الأمر الذي

يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وتفاقم الاختلالات الداخلية (الميزانية العامة)

وقد تكون العقبات أمام الإصلاح الاقتصادي، داخلية ممثلة ببنية الأنظمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وقد تكون خارجية بسبب الحروب والأوبئة وقلة الموارد الطبيعية. نحن سنبحث العقبات الداخلية فقط.

1.1.3 النظام السياسي التقليدي

طالما تُسببت الأزمات السياسية بأزمات اقتصادية، حيث أنّ (السياسة الاقتصادية تتأثر باعتبارها غير اقتصادية، فلا يمكن معالجة المسائل الاقتصادية بمعزل عن اعتبارات أخرى للسياسات القومية، فاتفاقات التجارة الخارجية مثلاً غالباً ما تحمل في طياتها أسباباً وآثاراً سياسية واجتماعية فضلاً عن الدوافع الاقتصادية (رواء 2008، 8)، وبسبب عدم ترشيد السلوك الاستهلاكي للمجتمع الكرديستاني والذي ينخر الاقتصاد الكرديستاني، وعدم وجود برنامج لتنظيم حركة الاستيراد، يؤدي إلى أزمات اقتصادية، وتمتع تحقيق المضمون الاقتصادي للتنمية (والتي تتلخص في: كمية ونوعية الموارد الإنتاجية المتوفرة، ونسب توافرها، ومدى استعداد المجتمع للتضحية بالاستهلاك الحاضر من أجل مستوى معيشة أفضل في المستقبل (سلوى ، 1973 ، 193). كما وأن ارتفاع معدلات الفساد يشكل عقبة رئيسة أمام الإصلاح الاقتصادي.

علمًا ان الإصلاح الاقتصادي يهتم بالقضايا المشتركة للتجارب الاقتصادية للدول مع افتراض سياستين اقتصاديتين لأية حكومة: سياسة نقدية وسياسة مالية، لكن حكومة كردستان لا تمتلك سياسة نقدية، بل تخضع لسياسة نقدية مركزية التي يفرضها البنك المركزي العراقي، ويجب أن نذكر (أنّ أية حكومة حقيقية، سيكون لها أكثر من أداتين للسياسة الاقتصادية، وذلك مع وجود نظام ضرائب معقد، والإعانات المالية، وموضوع الإنفاقات، ووسائل السيطرة المباشرة. وسنفترض أنّ الحكومة تستخدم أداة منها، للحفاظ على معدل بطالة منتظم، أو قريب من الانتظام. ذلك هو الفرع الآخر من السياسة الاقتصادية (روبرت 2003 ، 143).

(إنّ النمو الاقتصادي والممثل بدوال الانتاج الأساسية في عصرنا ليس العلاقة بين رأس المال والعمل فقط ، وإنما بين الامكانيات المتاحة للمؤسسة الاقتصادية والدولة، كما إنّ العمال والنقابات لم يعودوا هم العقبة الأساسي لمؤسسات الأعمال، ومن يدبرون أعمالها، فالعقبة هي ادارة الحكومة للمتغيرات الاقتصادية وهي التي تعكس مشاغل وهموم فئة تتجاوز العمل بكثير، فئة تضم كبار السن وفقراء الريف والحضر والأقليات والمستهلكين والمزارعين... والمطالبين بإجراء حكومي في مجالات يعاني الأفراد فيها

● إلغاء الدعم الحكومي للأسعار وتخفيض عجز الموازنة.

● تحويل القطاع العام إلى القطاع الخاص عن طريق ما يعرف (بالخصخصة) أي تحويل ملكية القطاع العام إلى القطاع الخاص.

وإن برامج التكيف الهيكلي التي اعتمدها البنك الدولي يستند في تبريرها على مفاهيم النظرية النيو كلاسيكية في تخصيص الموارد مستخدماً آليات السوق وعدم تدخل الدولة (تقليص دور القطاع العام) لتبرير وجهة نظره في هذه البرامج المطلوبة في السياسات الكلية التي يتعين الأخذ بها لرفع كفاءة الموارد وتخصيصها.

وتأسيساً على ما تقدم فانه يمكن القول إن هنالك ترابطاً واضحاً ومتيناً بين متطلبات برامج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وإن هاتين المؤسستين ترجع الاختلالات الاقتصادية المالية والنقدية إلى العوامل الداخلية فقط ، دون العوامل الخارجية على الرغم من اهميتها في حدوث تلك الاختلالات.

ومن اجل التخلص من تلك الاختلالات لابد من تطبيق برامج التثبيت والتكيف الاقتصادي والتي لا يمكن الفصل بينها لأنها تكون ما يشبه الحزمة الواحدة وآثارها متداخلة، حيث إن برامج التثبيت الاقتصادي تعد ضرورة لتطبيق برامج التكيف الهيكلي وإن الهدف المعلن من هذه البرامج هو رفع الكفاءة الاقتصادية وتشجيع النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار على المستوى الكلي.

3. المبحث الثاني

1.3 عقبات الإصلاح الاقتصادي

غالباً ما يُنظر إلى أية أزمة اقتصادية راهنة، على أنّها أزمة مؤقتة، لكن التاريخ يخبرنا، بأنّ الاقتصاد لم يخرج من الازمات بسهولة، إلا كي يدخل في أزمة جديدة، لهذا يجب أن تستمر حركة الإصلاح الاقتصادي، وتتجدد وتتطور لمواكبة هذه الأزمات المتتالية، وكما يُقال: مَنْ لا يتجدد يتبدد، ومن لا يتقدم يتقادم، ومن لا يتطور يتدهور. (وإنّ) الفشل يقتضي التغيير، لكن النجاح يقتضي المحافظة عليه وديمومته، وإذا كانت الاقتصادات تضي بنجاح، فإنّها تعمل في بقاء على تغيير الظروف الجديدة التي تعمل في ظلها. والنجاح يولد ظروفاً جديدة، كثيراً ما تقتضي مؤسسات مختلفة وإجراءات تشغيل مختلفة، إذا ما أريد للنجاح أن يستمر (لستر 1995 ، 9).

في الانخفاض بعد حين، وهناك أبحاث تؤكد أنّ (التغير في معدلات التفاوت على مستوى البلاد لا صلة له على الإطلاق بمعدلات النمو الاقتصادي... وبميل التفاوت في الاقتصادات التامة، إلى الانخفاض يمثل ميله إلى الارتفاع... فإذا تَمَّت كل مستويات الدخل الحقيقي بالمعدل نفسه تقريباً، فلا بدّ أن ينخفض معدل الفقر المطلق... أي أنّ النمو مفيد للفقر (ستيفن، 2009، 48). ويستشهد كوزنتس بما حدث في الصين، وبعض الدول الأخرى لطمأننة البلدان النامية من أنّ التفاوت في بدايته ليس خطراً، لأنه سينخفض إذا استمر النمو الاقتصادي، لذا فهدف التنمية الاقتصادية غير المباشر هو، إعادة توجيه أذواق المستهلكين إلى الترشيد في استخدام الطاقة وفي استهلاك الأطعمة المواد الضرورية فقط، وتشجيع المنتجات المحلية، صناعية أو زراعية، وخلال الفترة 2003-2014 أدى ارتفاع دخل الفرد في إقليم كردستان، إلى ارتفاع الاستهلاك، وارتفاع الأسعار بشكل عام، مع ارتفاع كبير في حجم الاستثمار في القطاع الخاص، وارتفعت تكلفة الأعمال والخدمات بالمقابل. وبعد ذلك 2014-2019 خمس سنوات مجاف، حيث قطعت بغداد مدفوعاتها المالية بداية 2014، وهبطت أسعار النفط بنسبة أكثر من 50%، فعجزت حكومة إقليم كردستان عن الإيفاء بالتزاماتها وديونها إزاء الشركات النفطية، وعجزت عن دفع مرتبات موظفيها، كانت الحكومة تدفع 70% من وارداتها المالية كمرتبات ومعاشات للمستفيدين. ودخول أكثر من مليون عراقي وسوري نازح، وعاطل عن العمل في نفس الوقت، ولجوء الكثير من الموظفين إلى العمل، لأنّ المرتبات والمعاشات لم تعد كافية، هكذا دفع التنافس بين الأيدي العاملة، إلى انخفاض مستوى الأجور، مما دفع إلى تذبذب الأسعار وعدم استقرار الأسواق، وهرب جزء كبير من رأس المال إلى دول الجوار، وبالتالي انخفض مستوى الاستثمار بشكل كبير، لكن (تخفيض الأجور لنقدية سيُحَقَّر - بافتراض ثبات العوامل الأخرى- الطلب عن طريق تقليل سعر البضائع كاملة الصنع، ومن ثم سيزيد الناتج والتشغيل حتى النقطة التي يبطل عندها أثر تخفيض الأجر النقدي، الذي اتفق العمال على قبوله تماماً، بسبب انخفاض الكمية الحديثة لرأس المال، كلما ارتفع الناتج الذي تقدمه معدات معينة (جون مينارد ، 2010 298).

3.1.3 النفط كعائق أمام التنمية الزراعية

إنّ أزمة القطاع الزراعي في إقليم كردستان، تعود بجذورها إلى سنوات الحرب والأثقال 1973-1989 حيث انخفضت نسبة سكان الريف انخفاضاً كبيراً. والاهتمام بالأمن الغذائي، يعني تطوير القطاع الزراعي، وتشجيع الهجرة العكسية إلى الريف، مما

قصوراً، مثل عدم وفرة المساكن والنقل العام أو الرعاية الصحية وأولئك الذين يلحون في المطالبة بالتعليم والخدمات العامة (جون ، 2000، 304).

من شأن الإصلاح الاقتصادي الانتقال من الدوغماتية إلى البراغماتية² كما حدث في الصين أوائل الخمسينات، كان إنتاج الفرد الواحد أعلى من الهند بنسبة 25-30 في المئة ... ومع ذلك اعترفت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني أنّه في عام 1977 كان هناك ما يقرب من مئة مليون صيني أو أكثر من عشر سكان الصين، ليس لديهم ما يكفي من الطعام، لكن أمارتيا سن يؤكد أنّ وجود ما يكفي من الطعام لا يعتمد على مجرد ما يكفي من الطعام، لا يعتمد على مجرد توزيع مساواة في الدخل أو انخفاض معدلات الفقر ولكن على نظام استحقاق المجتمع... في الاقتصاد الاشتراكي، يعتمد الاستحقاق على ما يمكن للأسر الحصول عليه من الدولة (واين 2018 ، 312-313) فالنظام الاقتصادي يعتمد النظام السياسي، والمجتمعات التي تعيش في ظل الأنظمة الاشتراكية،، بنينا في الرأسمالية تعتمد على طاقة الفرد وكفاءته وقدراته وكيفية اشتغاله وعلى مجموعة السلع البديلة والقدرات الفردية.

2.1.3 النظام الاجتماعي التقليدي

ان مجتمع إقليم كردستان، لا يختلف كثيراً عن مجتمعات الشرق الأوسط، ذات الاقتصاد الريعي والثقافة الاستهلاكية السائدة، وتشير الإحصاءات في إقليم كردستان إلى (680,000) ستائة وثمانين ألف شخص يعيشون تحت خط الفقر، من أصل (5.5) خمسة ملايين ونصف نسمة، وأجرهم الشهري (105,000) مئة وخمسة آلاف دينار عراقي، أي ما يعادل (80) ثمانين دولار فقط. وتضاعف معدلات البطالة التي ارتفعت من (4.8%) سنة 2010، لتصل إلى (13.5%) سنة 2014، وتعزي هيئة الإحصاء هذا الارتفاع إلى تدفق أكثر من مليون نازح إلى الإقليم (موقع الغد ، العدد 11)، ان هدف التنمية الاقتصادية المباشر هو تقليل الفقر، والذي يظل ممكناً على الدوام، وليس تقليل التفاوت بين طبقات المجتمع، والذي أثبت التاريخ طوباوية المشاريع التي حاولت تحقيقه، وأنّ التفاوت الطبقي ينبع بصورة أو بأخرى من نمو الاقتصادات الفقيرة والذي يزيد في المراحل الأولى من النمو في البلاد النامية، لكنه يبدأ

² الدوغماتية: جمود فكري بالتعصب لفكرة درجة معاداة ورفض الاطلاع على أية أفكار مخالفة.

البراغماتية تعتبر النجاح معياراً للحقيقة، وبراعما لفظة يونانية تعني العمل.

ونسبة الأراضي المزروعة في إقليم كردستان العراق بلغت بحدود (34%) (وزارة التخطيط ، 2011 ، 123) ، وبقية مساحة الإقليم تعتبر أراضٍ غير صالحة للزراعة، بينما هي ليست كذلك، وبالإمكان استصلاحها بسهولة.

أمام هذا التحدي وهو محدودية الرقعة الزراعية نستحضر تجربة السعودية التي زرعت الصحراء ومنتجاتها اليوم تملأ الأسواق العراقية والعربية، لكن حكومة إقليم كردستان ربما لا تضع ضمن أهدافها التنمية الأفقية بتوسيع أو تطوير هذه الرقعة، ما دامت تعتمد واردات الثقل في ميزانيتها ولا تتذكر الداء الهولندي (Dutch Disease)، حيث كان الاقتصاد الهولندي في حالة جيدة وتوازن صناعي وزراعي، بعد اكتشاف كميات هائلة من الغاز في بحر الشمال 1959، فتحول الاقتصاد الهولندي إلى اقتصاد ريعي، يعتمد النفط والسياحة فقط، فأصيب المجتمع الهولندي بحالة ثراء مفاجئ وبذخ استهلاكي، وعزوف عن الزراعة والصناعة. وهو عين ما حدث في كل الدول ذات الاقتصاد الريعي، فترتفع الأسعار المحلية وتنخفض أسعار المنتجات المستوردة، فتعجز المنتجات الزراعية والصناعية المحلية عن منافسة المستوردة، وهو عين ما حدث في إقليم كردستان. بينما حكومة النرويج استفادت من التجربة الهولندية وتجاوزت هذا الداء الذي ما يزال يُحدِّق بنا.

لم يستهدف الإقليم التنمية العمودية بزيادة إنتاج الرقعة الزراعية الحالية باستخدام التقنية والعلوم الحديثة والخطط الاستراتيجية ببناء السدود واستغلال مياه الأمطار والثلوج والعيون، حيث ينتج النوم في بعض الدول المتقدمة أكثر من 16 طناً من البطاطس، في حين لا يتجاوز إنتاجه ثلاثة أطنان في أمريكا الجنوبية، وفي إقليم كردستان ينتج النوم أكثر من عشرة أطنان بطاطس.

والتنمية العمودية قد تكون سبباً مباشراً للتنمية الأفقية حيث تدفع الأرباح إلى زيادة الاستثمار في القطاع الزراعي، وهذا لن يحدث عندنا خاصة وأن حصة القطاع الزراعي تتراوح بين 2-4% من الإنفاق الحكومي العام لإقليم كردستان، وحجم الاستثمار أقل من 1%، لغياب فكرة تشجيع الاستثمار الأجنبي في القطاع الزراعي، ولأن رأس المال جبان، لا أحد من القطاع الخاص يجرؤ على الاستثمار في هذا القطاع الذي يتعرض لمخاطر أكبر ونسبة ربح أقل وجمد أكبر ووقت أطول، و(لأن ارتفاع كلفة إنشاء البساتين وطول الفترة بين الإنشاء والإثمار بالإضافة إلى تدفق الفواكه المستوردة بأسعار متدنية... إضافة إلى قلة استخدام المبيدات والأسمدة وضعف إدخال التقنيات الحديثة في خدمة البساتين (عبد الله ، 2012 ، 91).

يؤدي إلى زيادة قدرة الحكومة على ضمان دخل يؤمّن حياة كريمة لمواطنيها وعدالة توزيع الثروة إلى درجة تطرد مشاعر السأم والغضب والإحباط من نفوس الجميع.

تشير المادة (3) من قانون الاستثمار في إقليم كردستان رقم (4) لسنة 2006 (يعامل المستثمر والرأس المال الأجنبي كالمستثمر والرأس المال الوطني، ويكون للمستثمر الأجنبي الحق في امتلاك كامل رأس مال أي مشروع يقيمه في الإقليم بموجب هذا القانون) وهذه المادة تعني أنّ من حق المستثمر أن ينشئ مشروعاً دون الحاجة إلى شريك محلي، مع إعفاءات كبرى وتسهيلات كثيرة، لكن ثمة حقيقة اقتصادية صادمة وهي: أنّ حجم الاستثمار الأجنبي في إقليم كردستان، لا يتناسب مع هذه الإعفاءات والتسهيلات. وهذه الحقيقة بحاجة إلى إيضاح، والايضاح بحاجة إلى حقائق جديدة، وذلك حسب قاعدة عالم الاقتصاد الأمريكي روبرت صولو (الخصائص تتطلب إيضاحات، والايضاحات تتطلب حقائق جديدة (بارثا ، 2008 ، 34)). الحقيقة التي لا مراء فيها، أنّ الإقليم أكثر أمناً وملاءمةً من بقية مدن العراق، لجذب الاستثمارات الأجنبية.

وللتأكيد على حقيقة انخفاض حجم الاستثمار وتوضيحها، نستشهد بنسبة معدل الفقر في سنة 2011 كان (معدل الفقر في إقليم كردستان 3,5 بالمئة، وفي العراق 18,9 بالمئة. ومعدل دخل الفرد، سنة 2014 بلغ متوسط دخل الفرد الموظف في إقليم كردستان العراق (146,900) دينار ومتوسط دخل الكاسب (91,100) ومتوسط الدخل من الملكية (61,500) دينار (وزارة التخطيط ، 2011 ، 123). وبموجب نظرية كينز (فإنّ قوانين نمو الدخل القومي ترتبط بنظرية المضاعف، حيث يزداد الدخل القومي بمقدار مضاعف للزيادة الحاصلة في الإنفاق الاستثماري عبر مؤشر الميل الحدي للاستهلاك (توفيق ، 2010 ، 31)). وهناك نوعين مميزين من رأس المال: رأس مال صناعي خاص تموله المدخّرات الخاصة ورأس مال عام بالبنية التحتية تموله إيرادات ضريبة الدخل. ويُفترض أنّ الاقتصاد الخاص سيذخر ويستثمر في رأس المال الصناعي جزءاً ثابتاً من دخله الحقيقي - بعد دفعه الضريبة - وتقوم الحكومة بتحقيق التوازن في موازنتها، فتتفق إيراداتها الضريبية في رأس مال البنية التحتية، وتوقف الناتج الكلي كالمعتاد على أرصدة المال الصناعي ورأس مال البنية التحتية، وكذلك على حجم العمالة بوحدة كفاءة (روبرت ، 2003 ، 162).

بلغت الاراضي الصالحة للزراعة في السعودية بحدود (80.7%) من مجموع الأراضي وهي من أعلى النسب عالمياً، ثمّ سوريا (75.7%)، ثم المملكة المتحدة البريطانية (71.6%) أمّا العراق فنسبة أراضيه المزروعة (20.1%) (البنك الدولي ، 2018).

الدينار السويسري الذي تتعامل به حكومة إقليم كردستان قوياً، وحين تمّ استبداله بعملة موحّدة، كانت قيمته تصل إلى (150) ضعف للدينار الذي تتعامل معه حكومة بغداد. والجدول الزمني للإصلاح الاقتصادي غالباً ما يتطلب برامجاً طويلة المدى.

في الفترة 2003-2014 كان تركيز الحكومات المتعاقبة على زخرفة الحاضر على حساب المستقبل، بينما خطط التنمية الاقتصادية كلها، قامت وتقوم على التضحية بالحاضر لأجل مستقبل أفضل. وإذا كانت قوانين الموازنة تُناقش وتصدر لحلحلة أو معالجة أزمة اقتصادية، فإنّ قوانين الموازنة التي صدرت عن حكومات إقليم كردستان المتعاقبة، ذهبت بجزءها الأكبر إلى الموازنة التشغيلية، لإيجاد وظائف جديدة لكلّ شرائح الشعب، ورفع سقف المرتبات دون قاعدة اقتصادية أو احتياطي تقدي أو صادرات تضمن تأمين هذه المبالغ شهرياً، وقد جاء في المادة (15) من قانون الموازنة العامة رقم (3) لسنة 2008 (على وزارة المالية تحقيق المساواة بين رواتب العاملين في مؤسسات الإقليم مع رواتب أقرانهم من العاملين في المؤسسات الاتحادية) مما دفع إلى تسريع تحويل المجتمع الكردي إلى مجتمع استهلاكي من الدرجة الأولى، بدلاً من الخطط وبرامج الإصلاح الاقتصادي التي من شأنها أن تُفرض على المجتمع تغيير سلوكياته وترشيد الاستهلاك والابتعاد عن كل ما هو كالي وغير ضروري، وبدلاً من الاهتمام بتحسين ميزان المدفوعات وتهيئة الخزين الاستراتيجي كاحتياطي ضد تحديات المستقبل، تمّ تبيد الثروة مقابل مكنتسات سريعة الزوال.

بعد أزمة 2014 لم تتدخّر حكومات إقليم كردستان المتعاقبة جهداً، من أجل تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي، وتحقيق الرفاهية والتنمية الاقتصادية، بجزمة من القرارات التي تهدف إلى معالجة أسباب التضخم وتحقيق زيادة قابلة للاستمرار في معدلات النمو الاقتصادي، سواء بمساعدة خبراء صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي أو غيرهم.

الجدول (1) تطور الناتج المحلي ومتوسط نصيب الفرد منه بالأسعار الجارية في إقليم كردستان-

العراق للفترة 2007-2004

السنة	اجمالي الناتج المحلي/مليار دينار	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي/دينار
2004	2,419.6	524,426
2005	4,198.3	883,162
2006	8,817.5	1,776,660
2007	9,974.2	1,976,673

المصدر: حكومة إقليم كردستان العراق، مسودة خطة التنمية الاستراتيجية 2012-2016، منشورات وزارة التخطيط، أربيل، آذار 2011، ص22.

تحرص الدول على التوازن بين التنمية الزراعية كجزء من التنمية الاقتصادية، وبين الزيادة السكانية، من المنطقي استيراد المحاصيل الزراعية التي لا تُنتج في أراضيها، لكن ليس من المنطق أن نستورد ما نحن قادرين على إنتاجه من الحنطة والشعير والرز ومنتجات الألبان التي كان أجدادنا يصنعونها حد الاكتفاء الذاتي.

اعتبر المؤرخون منذ الرومان أنّ زيادة الفائض الزراعي أساس نشأة المدن والدول، لذا نرى الدول ذات الفائض الزراعي كأمريكا وكندا والدنمارك والمملكة المتحدة لا تحتفظ بمخزون كبير من المحاصيل الزراعية لكلفة التخزين الكبيرة، مع الاحتفاظ بأسعارها مرتفعة، كالفرد الفقير نرى (الدول الفقيرة إذا ارتفع دخلها فإنها تنفق على شراء الغذاء والمأكولات أكثر مما تنفق على أية سلع أخرى، بينما لا تريد الدول الغنية من إنفاقها على المأكولات بنفس النسبة إذا ارتفع دخلها. كذلك تخرج الكثير من العملة الصعبة من إقليم كردستان لاستيراد الأغذية بشتى أنواعها، فلا يكاد الإقليم يخلو من نوع على اختلاف منشأها. (استوردت اليابان والمملكة المتحدة وإيطاليا وألمانيا نحو 40% من إجمالي إنتاج الحبوب في العالم عام 1975 وهو ما يزيد على استهلاك الصين والهند معاً، وما لا شك فيه أنّ جزءاً كبيراً من هذا الاستهلاك يعود للاستهلاك الحيواني من الحبوب، هذه الكمية تفوق حاجة سكان هذه الدول، هذه الكميات الكبيرة لتنمية الإنتاج الحيواني الأعلى من حيث القيمة الاقتصادية، كالنظ الذي يستوردونه ليعيدوه إلى الدول التي صدرته بمشتقات أخرى وأعلى ثمناً (علي ، 2000 348).

4. المبحث الثالث:

1.4 العقبات التي تواجه اقتصاد إقليم كردستان للفترة (2004-2014)

عانى الاقتصاد الكردي عدداً من المشكلات، أهمها انخفاض معدل النمو بعد اكتشاف النفط، وارتفاع العجز في ميزان المدفوعات، وارتفاع معدلات الدين العام والأعباء الناجمة عنه، وارتفاع معدلات التضخم والبطالة، مما اضطرّ إقليم كردستان إلى الاستعانة بالبنك الدولي واستقدام خبراء أجانب.

في الفترة 1991-2003 عانى اقتصاد إقليم كردستان، خللاً في تركيبته، بسبب الحصار الاقتصادي المزدوج، الحصار الدولي على العراق، والحصار العراقي على الإقليم، والحرب الداخلية التي استنزفت الموارد البشرية والمادية، كما وكانت فترة انتقالية مضطربة، لم تسمح بإقامة وتثبيت نظام اقتصادي مستقر، حيث كانت الحكومات تسيير أعمال، متخليّة عن أي دور اقتصادي فعّال، وكان للظروف الدولية الخارجية وتراكمات السياسة الداخلية، دور في إنقال كاهل الحكومات المتعاقبة، ورغم ذلك ظلّ

الجدول (4) تعداد سكان إقليم كردستان للفترة 2004-2008

نلاحظ أنّ:

السنة	تعداد السكان	مقدار الزيادة
2004	4,613,806	
2005	5,735,714	139,908
2006	4,962,964	209,250
2007	5,045,953	82,989
2008	5,200,000	154,047

المصدر: حكومة إقليم كردستان العراق، مسودة خطة التنمية الاستراتيجية 2012-2016، منشورات وزارة التخطيط، أربيل، آذار 2011، ص 22.

ذكر مارك ديويفر أنّ عدد موظفي إقليم كردستان للفترة 2006-2015 ازداد من مئة ألف موظف إلى (682) ألف موظف، وكما هو متوقّع كانت المحسوبية والالتواء الحزبي- بدلاً من الخبرة والتجربة- هي المعايير الرئيسة للتوظيف (مارك، 2017، 4-5). في الفترة 2014-2019 وقع المحذور، دخل إقليم كردستان مرحلة الاقتصاد المأزوم، بغداد قطعت حصة إقليم كردستان من الموازنة. في شهر آب من سنة 2014 شرّ داعش هجومه على الإقليم، مما زاد أعباء الإنفاق الحكومي، وتوقفت الكثير من المشاريع الخدمية، ووجدت الحكومة نفسها عاجزة، عن دفع مرتبات الموظفين، - الذين كان عددهم قد بلغ (1,378,000) مليون وثلاثمائة وثمانية وسبعين ألف موظف، فلجأت حكومة إقليم كردستان في شهر آذار 2017 إلى تشكيل لجنة تسجيل أسماء الموظفين وفق النظام البايومتري لتقليص عدد الموظفين³، فضلاً عن الترهل الحكومي في حركة الملاك والدرجات الوظيفية الرفيعة التي بلغت أرقاماً ضخمة، بوجود (6667) خبيراً في كردستان، و(1162) بدرجة مدير عام ومستشار على ملاك حكومة إقليم كردستان. هذه الأخطاء وقعت نتيجة التحولات الثورية السياسية التي بدأت منذ 1991، وهي

³ بهدف كشف الأشخاص الذين يقبضون الرواتب بطريقة غير قانونية أو يقبضون أكثر من راتب، وتمّ بالفعل حذف (33,000) ثلاثة وثلاثين ألف موظف رفضوا تسجيل أسماءهم في النظام البايومتري، ووفقاً لبيانات اللجنة، كان عدد الموظفين المتقاعدين (229,000) مئتين وتسعة وعشرين ألف، وعدد المستفيدين من رواتب ذوي الشهداء والمؤنفلين (91,000) واحداً وتسعين ألف، وعدد المستفيدين من رواتب ذوي الاحتياجات الخاصة والمشمولين بالحماية الاجتماعية (190,000) مئة وتسعين ألف، وعدد الموظفين العسكريين (292,000) مئتين واثنين وتسعين ألف. المصدر: موقع قناة روداو الفضائية بتاريخ 6 آذار 2017 على الرابط:

06032017http://www.rudaw.net/arabic/kurdistan/

● متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي سنة 2004 نصف مليون دينار تقريباً، أي ما يعادل أربعائة دولار، لكن هذا المعدل لا ينفي حقيقة وجود نسبة من السكان دون خط الفقر، قد استلمت أقل من هذا المبلغ بكثير، وكما وهناك نسبة قليلة استلمت أضعاف هذا المبلغ.

● إجمالي الناتج الفردي كان يتضاعف كل سنة للفترة (2004-2006) لكنّه تراجع سنة 2007، بعدما وصل القمّة تقريباً، بدون قاعدة قوية تسنده وتديم دعمه.

● رغم المحاولات، لم نستطع الحصول على إجمالي الناتج المحلي للسنوات 2008-2014.

الجدول (2) تطور الناتج الوطني ومتوسط نصيب الفرد منه بالأسعار الجارية في إقليم كردستان-

العراق للفترة 2004-2008

السنة	اجمالي الناتج الوطني / مليار دينار	متوسط نصيب الفرد من الناتج الوطني /دينار
2004	7,976	1,728,935
2005	11,185	2,353,058
2006	14,523	2,926,339
2007	17,017	3,372,433
2008	35,665	6,85,750

المصدر: حكومة إقليم كردستان العراق، مسودة خطة التنمية الاستراتيجية 2012-2016، منشورات وزارة التخطيط، أربيل، آذار 2011، ص 21.

الجدول (3) تطور متوسط نصيب الفرد منه بالأسعار الجارية في العراق للفترة 2003-2005

السنة	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي / دولار	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي / دينار
2003	405,72	478,750
2004	946,94	1,117,389
2005	1134,32	1,338,498
2008	4,300	5,135,300
2009	3,500	4,125,800
2011	3,826	4,514,680
2012	4,264	5,031,520

المصدر: حكومة إقليم كردستان العراق، مسودة خطة التنمية الاستراتيجية 2012-2016، منشورات وزارة التخطيط، أربيل، آذار 2011، ص 126.

- ردة فعل طبيعية، لم تظهر نتائجها إلى بعد 2014، فانكشفت للجميع الآثار السلبية لزيادة حجم الإنفاق الحكومي، بتعيين الأعداد الكبيرة مما أفرز ظاهرة البطالة المُتَمَتِّعة، والاستثمارات غير المدروسة وغياب خطط الإصلاح الاقتصادي، حيث كان الجزء الأكبر من الإيرادات يذهب لدفع المرتبات، والجزء الآخر تقريباً يذهب لدعم المحروقات والكهرباء. مما فوّت الاهتمام بقطاعات مهمة كالزراعة والصناعة والسياحة.
- الإصلاح الاقتصادي يستهدف نوعين من الآثار السلبية لوجود خلل اقتصادي:
- آثار داخلية: عجز الموازنة وارتفاع معدلات البطالة وتدني الإنتاج والتضخم وعدم الاهتمام بالقطاع الخاص كبديل مُتاح لفشل القطاع العام
- آثار خارجية: عجز ميزان المدفوعات وتفاقم الديون وعدم فهم ومواكبة اقتصاديات الأسواق العالمية.

- لكن قانون موازنة إقليم كردستان العراق، اعتمد على عدد سكان الإقليم (4,819,170) وذلك بعد استبعاد سكان المدن والقصبات المتنازع عليها (محمد ، 2012 ، 120-126)، كما وأن برلمان كردستان توقف إصدار قانون الموازنة بعد 2014.

5. الاستنتاجات

- أولاً: شهد إقليم كردستان بعد 2003 طفرة اقتصادية وتوسعاً عمرانياً مذهلاً، لكنه أضعف فرصة استثمار الفائض المالي، في تأسيس بنية تحتية لاقتصاد كردستاني قوي وسليم، وبنى تعليمية وصحية واجتماعية.

- ثانياً: إنَّ اقتصاد إقليم كردستان العراق في تلك الفترة كانت أفضل من بقية مدن العراق الاخرى، وإنَّ التغييرات الاقتصادية الكبيرة التي حدثت في إقليم كردستان، تستدعي اهتماماً أكبر بالبحوث التي تهتم بالإصلاح الاقتصادي، وإقامة المؤتمرات العلمية الخاصة بدراسة الاقتصاد في كردستان العراق للوقوف على اهم التحديات التي تواجه هذا الاصلاح.

- ثالثاً: في ظلّ غياب شبه تام للسياسة النقدية في إقليم كردستان، وخضوعها إلى السياسة التي يفرضها البنك المركزي العراقي، يجب أن يكون للإقليم فرع للبنك المركزي العراقي يمارس السياسة النقدية والتي تواكب السياسة المالية في الاقليم على غرار السياسة المالية في بغداد.

رابعاً: اعتماد اقتصاد كردستان على مورد النفط، كموردٍ وحيدٍ، أدّى إلى إهمال بقية القطاعات المهمة والمتمثلة بالسياحة والزراعة والصناعة، وتعرض المورد الوحيد إلى سوء استخدام وهدر، والتوسع العمراني كان مشوهاً، فقد نتج عنه من جهةٍ أخرى، تقليص المساحات الخضراء والقريبة من مراكز المدن ، إضافة الى الهجرة من الريف إلى المدينة، بحثاً عن وظيفة أو فرصة عمل، ولم تهتم الدراسات والبحوث بطرق معالجة هذه الهجرة، كأحد برامج الإصلاح الاقتصادي. علماً من الخصائص الرئيسية لإقليم كردستان انه إقليم زراعي، ومعظم مساحاته صالحة للزراعة، وهو بحاجة إلى شبكات تصريف ومبازل نظامية، ودعم المنتجات المحلية أمام المنتجات المستوردة، وتحسين الفلاح ضد سياسات الاغراق.

خامساً: إنَّ مشكلة ارتفاع مستويات البطالة، تعتبر هدراً كبيراً في الثروة البشرية، وظاهرة اجتماعية خطيرة تهدد أمن واستقرار المجتمع، وإنَّ عجز الحكومة عن إيجاد وظائف للخريجين الجدد، يستدعي حلولاً عاجلة كتشجيع القطاع الخاص على توظيف الخريجين، أو الاشتراط على الشركات الأجنبية تشغيل عدد محدد منهم.

6. التوصيات

- أولاً: نوصي بوضع خطة بعيدة المدى، تعتمد خفض الدعم لقطاعات الاقتصاد غير الحقيقي- غير المنتجة- والنشاطات الحكومية وغير الحكومية التي لا تحقق اضافة فعلية للقطاعات الاقتصادية (مكونات الناتج المحلي الاجمالي). وخفض الإنفاق العام الاستهلاكي ، مع تخصيص جزء من الواردات السنوية لتأسيس صندوق لغرض دعم البنية التحتية لكي توصل الاقتصاد الكردستاني الى درجة الاكتفاء الذاتي نسبياً على سبيل المثال (المحروقات والطاقة الكهربائيةالخ). وكذلك الاهتمام بمراكز البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي، بما يتوافق مع واقع الخدمات الصحية والتربوية والاجتماعية.

- ثانياً: الاهتمام بإنشاء مؤسسات تُعزِّز حكم القانون وتتابع عمل السلطة التنفيذية وهو مصدر رئيس للإصلاح الاقتصادي، والاهتمام كذلك بتنشيط مراكز الإحصاء وتطوير نُظم المعلومات ونشرها بشفافية، كي تكون عوناً للباحثين

7. النجفي، سالم توفيق، سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي وأثرها في التكامل الاقتصادي العربي، مراجعة د. حميد الجميلي، بيت الحكمة، بغداد، 2002.
8. حسين، برهان عثمان، سياسات التكيف الاقتصادي في الوطن العربي ودورها تصليح اختلالات الاقتصاد العربي رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة بغداد، 1994.
9. العاني، أسامة عبد الحميد، أثر برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي في تعميق مشكلة الفقر في أقطار عديدة ومختارة، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، جمهورية مصر العربية، العدد العشرون، تموز، 2000.
10. ابن منظور، لسان العرب، تحقيق: عبد الله علي الكبير ومحمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة، بدون سنة طبع، ج4.
11. الفراهيدي، كتاب العين، تحقيق: د محمد الخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، القاهرة، بلا سنة طبع، ج7.
12. الزمخشري، أساس البلاغة، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998، ج2.
13. أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 2001، ج4.
14. جودة عبد الخالق، الإصلاح الاقتصادي رؤية بديلة: تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2005.
15. د. داؤود سلمان سلطان، سياسات الإصلاح الاقتصادي في بعض البلدان العربية: ما الهدف؟ ماذا تحقق؟ مجلة تنمية الريف، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العدد 102، المجلد 33 لسنة 2011.
16. محمد راتول، سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للاختلال الخارجي: تجربة الجزائر، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2000.
17. سبينوزا، علم الأخلاق، ترجمة جلال الدين سعيد، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2009.
18. خلف محمد حمد الجبوري، اتجاه السياسة النقدية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي لبلدان عربية مختارة للمدة 1976-2005، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، 2008.
19. د. عبدالرحمن يسري أحمد، تطور الفكر الاقتصادي، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1979.
20. د. محمد سلمان محمد، توضيح لمؤشر متوسط نصيب الفرد، مجلة الاقتصاد السياسي، نقابة اقتصاديي كردستان، العدد 32، لسنة 2012.
21. حكومة إقليم كردستان العراق، مسودة خطة التنمية الاستراتيجية 2012-2016، منشورات وزارة التخطيط، أربيل، آذار، 2011.

ولخبراء الاقتصاد وإسهامهم في تحريك عجلة الإصلاح الاقتصادي لتنمية القدرات المحلية في مواكبة التطور الخارجي وفق خطط مدروسة .

- **ثالثاً:** دعوة ممثلي إقليم كردستان من أعضاء مجلس النواب العراقي، بالتفاوض حول أهمية أن يكون للإقليم تمثيلاً رئيساً داخل الهيكل الإداري للبنك المركزي العراقي حفاظاً على مصالح الإقليم الوطنية.
- **رابعاً:** وضع خطة بعيدة المدى لتنشيط قطاعات السياحة والزراعة والصناعة، وتشجيع الهجرة من المدينة إلى الريف، بتوفير الخدمات وتعميد الشوارع، وتنشيط مؤسسات وزارتي الزراعة والسياحة لتشجيع ومتابعة ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- **خامساً:** تشجيع القطاع الخاص وزيادة الاهتمام بجذب الاستثمارات الأجنبية، كإحدى وسائل خفض مستويات البطالة، بإيجاد وظائف جديدة، ومحكاة بعض دول الغرب، في الاشتراط على الشركات الأجنبية بتشغيل وتدريب نسبة أكبر العمال المحليين، مقابل عدد العمال المهرة الأجانب الوافدين مع تلك الشركات.
- **سادساً:** لتنظيم السلوك الاستهلاكي تقترح فرض ضرائب مباشرة وغير مباشرة على البضائع المستوردة، عدا المواد الغذائية، لأنه إذا انخفضت الضرائب تزداد قدرة المستهلك على الشراء، وتنخفض قدرتهم على الادخار أو الدخول في استثمار جديد، يُقلّل عجلة الاقتصاد الوطني.

7. المصادر

1. قاسم، منى، "الإصلاح الاقتصادي في مصر ودور البنوك في الخصخصة واهم التجارب الدولية"، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1998.
2. صندوق النقد العربي، "مسيرة التصحيح الاقتصادي في الدول العربية ودور صندوق النقد العربي"، الدائرة الاقتصادية والفنية، ابوظبي، كانون الاول، 1992.
3. بن شهرة، مدني، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان - الاردن، 2009.
4. خليل، سامي، نظرية الاقتصاد الكلي الحديثة، وكالة الأهرام، القاهرة، مصر، 1994.
5. البازعي، حمد سليمان، النظرية الداخلية للنقد، دراسة في النظرية مابعد الكينزية، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة ملك السعود، الرياض، 2010.
6. هاشم، مصطفى عبد الرؤوف عبد الحميد، السياسة النقدية في النظرية والواقع العملي بالدول النامية مع إشارة خاصة للتجربة المصرية، دار نهضة العربية، القاهرة - مصر، 2010.

22. مارك ديوفير، الإصلاحات الاقتصادية في إقليم كردستان، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2017.
23. مجلة صوت الآخر، أربيل، العدد 421، الصادر يوم الأربعاء 2013/1/30، صفحة شؤون محلية.
24. لستر نارو، الصراع على القمة: مستقبل المنافسة الاقتصادية بين أمريكا واليابان، ترجمة أحمد فؤاد بلع، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، العدد 204، ديسمبر 1995.
25. د. رواء زكي يونس يحيى الطويل، أثر السياسات الاقتصادية على التغييرات الهيكلية في الاقتصاد التركي للفترة 1980-1995، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، 2008.
26. د. سلوى علي سليمان، السياسة الاقتصادية، وكالة المطبوعات، الكويت، ط1، 1973.
27. روبرت صولو، نظرية النمو، ترجمة ليلى عبود، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2003.
28. خطة التنمية لإقليم كردستان للسنوات 2015-2019، منشورات وزارة التخطيط، حكومة إقليم كردستان، أربيل، 2014، كلمة وزير التخطيط.
29. جون كينيث جالبريت، تاريخ الفكر الاقتصادي: الماضي صورة الحاضر، ترجمة أحمد فؤاد بلع، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 261، أيلول 2000.
30. واين نافزيجر، التنمية الاقتصادية، ترجمة هبة عزالدين حسين وياسر عزالدين حسين، دار حميثرا، القاهرة، 2018.
31. ستيفن بي. جنكينز، وجون مايكلرايت وآخرين، منظور جديد للفقر والتفاوت، ترجمة بدر الرفاعي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة العدد 363، أيار 2009، الكويت.
32. جون ماينارد كينز، النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود، ترجمة إلهام عيذاروس، دار كلمة، هيئة أبوظبي للثقافة والتراث، 2010.
33. د. جه زا توفيق طالب، مشكلات التنمية الريفية في إقليم كردستان العراق، زانكو مجلة العلوم الإنسانية، جامعة صلاح الدين، أربيل، العدد 26، كانون الأول 2005.
34. بارثا داسكوبتا، علم الاقتصاد: مقدمة قصيرة جداً، ترجمة د. خضر الأحمد، دار العبيكان، الرياض، 2008.
35. د. توفيق عباس المسعودي، دراسة في معدلات اللازمة لصالح الفقراء: العراق دراسة تطبيقية، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد السابع، العدد 26 نيسان 2010.
36. د. عبدالله حمد الدباش وحاسم محمد سلو، الاستثمار الزراعي في تطوير القطاع الزراعي في كردستان العراق، مجلة جامعة نورو، العدد صفر، 2012، دهوك.
37. د علي هارون، جغرافية الزراعة-دار الفكر العربي، 2000، القاهرة.